النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانلخلال الفترة (1990–2019)

د/ كلثوم بوهنة*، د/ مليكةالعربي**

الإرسال: 2021/07/25
القبول: 2021/12/12
النشر: 2023/01/07

ملخص: *تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 04 دول من شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019)، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel-ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) لتقدير نموذج الدراسة.أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي، فعند زيادة مؤشر النوعية المؤسساتيةبوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل بمقدار 0.47%، أما اختبار السببية حسب (Granger) فكشف عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.*

الكلمات المفتاحية :*النوعية المؤسساتية، النمو الاقتصادي، دول شمال إفريقيا، نموذج (Panel-ARDL).*

تصنيف JEL:O17، O43، O50، C50

Institutional Quality and Economic Growth in North African Countries: An Empirical Study Using Panel-ARDL Model During The Period (1990-2019)

Abstract: *This study aims to estimate the impact of institutional quality on the economic growth of a sample that includes 04 North African countries during the period (1990-2019). using (Panel-ARDL) model and Pooled Mean Group (PMG) method were used to estimate the study model.The results of the study indicated that there is a positive and significantimpact of institutional quality on economic growth. When the institutional quality index is increased by one unit, it will lead to an increase in long-term economic growth by 0.47%. As for the causal test according to (Granger), it revealed the existence of a two-way causal relationship between institutional quality. and economic growth in North African countries.*

Keywords :*Institutional quality, economic growth, North African countries, Panel ARDL Model.*

*أستاذة محاضرة أ،المركز الجامعي _مغنية، الجزائر، البريد الإلكتروني:gestion30_2010@yahoo.fr
**أستاذة محاضرة ب، جامعة عين تموشنت، الجزائر، البريد الإلكتروني:Larbi.malika@yahoo.fr

JEL Classification :**O**17 ،O43 ،O50 ،C50

1.مقدمة

حظي موضوع محددات النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية، وعلى الرغم من تنوع نظريات النمو الاقتصادي والأعداد الكبيرة من الدراسات التجريبية التي تسعى إلى تحليل محدداته المحتملة والتأكيد على عوامله، فإن البحث عن نموذج نمو بديل يمكن من خلاله تحقيق نمو مرتفع ومستدام لا يزال أحد القضايا الرئيسية التي تثير اهتمام الباحثينوالتي لم يتم حلها بعد، وفي المقابل، أبرزت المناقشات الأخيرة حول محددات النمو الاقتصادي طويل الأجل دور الإطار المؤسساتي في تفسير الاختلافات بين البلدان من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبحت جودة المؤسسات وتأثيرها على النمو الاقتصادي أكثر أهمية في السنوات الأخيرة، لاسيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والتي يتعين عليها إصلاح مؤسساتها،وفي هذا الإطار، يعد الاقتصادي (Douglas North) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1993 من أبرز المساهمين في الاقتصاد المؤسسي الجديد، وهذا من خلال أبحاثه ومساهماته الأكاديمية حول أهمية المؤسسات في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019) ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- تؤثر النوعية المؤسساتية بشكل إيجابي على أداء النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، إذ أنه كلما كان مستوى النوعية المؤسساتيةجيدا أدى ذلك إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي؛
- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

أهمية الدراسة:

بالرغم من الأهمية المتزايدة لدور المؤسسات في النمو والتنمية الاقتصادية، إلا أنها نادرا ما تحظى باهتمام كاف وبحث متخصص،ومن هذا المنطلق، تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في مدى تأثير النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا، باعتبار أن الاختلافات في مستوى التطور والنمو الاقتصادي بين بلدان العالم لا يرجع بالضرورة إلى اختلاف توفر الموارد الطبيعية أو الإمكانيات المالية، بل يمكن إرجاعه إلى الاختلاف في البيئة المؤسساتية السائدة في تلك الدول.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار مدى تأثير النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019)، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل(Panel-ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة(PMG).

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار مدى صحة فرضي اتها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد طبيعة العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل القياسي للتعرف على مدى تأثير النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

2. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التجريبية التي اهتمت بتحليل العلاقة بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي، ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر:

دراسة (Hall and Jones, 1999) والتي حاولت الإجابة على السؤال التالي: "لماذا يختلف الناتج لكل عامل بشكل كبير عبر البلدان ؟". أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفروق بين البلدان في الدخل يمكن تفسيرها من خلال الاختلافات في التعليم أو تراكم رأس المال المادي بين البلدان، كما أثبتت الدراسةأن السبب الكامن وراء الاختلاف الكبير في الإنتاجية أو الإنتاج لكل عامل يكمن في البنية التحتية الاجتماعية أو المؤسسات وسياسات الحكومة التي تنظم البيئة الاقتصادية؛

دراسة (Kaufmann, D, and Kraay, A., 2002) والتي هدفت إلى البحث عن العلاقة السببية بين إدارة الحكم والنمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من 175 دولة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خلال الفترة (2000-2001)، وباستخدام متوسط مؤشرات الحكم الراشد للتعبير عن نوعية إدارة الحكم، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سببي قوي ينطلق من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي، حيث يؤدي تحسين نوعية إدارة الحكم إلى زيادة الدخل الفردي، في حين يوجد تأثير سببي ضعيف ينطلق من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم.

دراسة(Elisa Valeriani, Sara Peluso, 2011) والتي هدفت إلى دراسة تأثير الجودة المؤسسية على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 181 دولة خلال الفترة (1950-2009)، وباستخدام ثلاثة مؤشرات للتعبير عن الجودة المؤسساتية والاعتماد على نماذج (panel)، أظهرت النتائج توافقا مع الفرضية الرئيسية للدراسة، والتي مفادها أن الجودة المؤسساتية تؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، والفرق الوحيد بين كيفية تأثر النمو بالجودة المؤسسية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة هو في حجم الأثر وليس في اتجاهه؛

دراسة (Hadhek Z,Mohamed Karim K, 2012) والتي هدفت إلى قياس تأثير العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من 37 دولة من الدول متقدمة ونامية خلال الفترة (1975-2000)، وباستخدام نماذج (panel)، أشارت النتائج إلى أن المؤسسات الاقتصادية لها تأثير إيجابي مهيمن على النمو الاقتصادي للعينة الإجمالية للبلدان. كما أشارت أيضا إلى أن المؤسسات السياسية تعتبر كمحددات لفعالية المؤسسات الاقتصادية ولها تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي، وهو الأثر الذي يمر عبر الاستثمار ورأس المال البشري بشكل خاص ، كما أن المؤسسات السياسية السيئة ستولد مؤسسات اقتصادية ضعيفة وغير قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي؛

3. الإطار النظري للدراسة:

1.3تعريف المؤسسات:

اتجه الاقتصاديون منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى وضع مفهوم غير مادي للمؤسسة يستخدم لشرح أسباب عدم توافق السلوكيات الاقتصادية مع نظرية العرض والطلب، وهذه المدرسة الفكرية ترجع جذورها إلى ما قام به خبراء الاقتصاد أمثال (فيبلن)، (باريتو وجون آر. كومونز)، ومن أبرز الرموز المعاصرة في التحليل المؤسسي في علم الاقتصاد دوغلاس نورث (Douglas North) عام 1993. (المعموري وآخرون، 2017، صفحة 2)

هناك مجموعة من التعاريف المقدمة للمؤسسات نستعرضها كالتالي:

يعرف (Schotters, 1981) المؤسسات على أنها "من لوازم السلوك الاجتماعي الذي يتعارف ويتفق عليه جميع أفراد المجتمع، والذين يقرون سلوكا متكررا في موقف بعينه، يفرض نفسه، أو تفرضه سلطة خارجية".(ستيفان، 2017، صفحة 8)

ويعرف (Douglas North) المؤسسات على أنها قواعد اللعبة في مجتمع ما، أو القيود التي وضعت إنسانيا والمحددة لشكل التفاعل البشري" وحسب (Douglas North) أيضا يقصد بالمؤسسات "القيود الرسمية (القوانين، الدساتير)، غير

الرسمية (العادات والتقاليد)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين". (حواس وزرواط، 2015، صفحة 142-143)كما يعرفها أيضا بأنها "مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية".(Halli, 2003, p 36)

ويعرف العالم (Peter Hall) المؤسسات على أنها "القواعد الرسمية وإجراءات الامتثال والممارسة التقليدية التي تحدد هيكلية العلاقة بين الأفراد في الدولة والاقتصاد". (الإسكوا، 2019، صفحة 29)

2.3 علاقة المؤسسات بالنمو الاقتصادي

بالرغم من التسليم السائد بأهمية المؤسسات والتغيير المؤسسي، إلا أن شأنها أهمل في نظريات التنمية لصالح العوامل الكمية مثل العمالة والأراضي ورأس المال المادي ورأس المال البشري. وتزايد الاهتمام حديثا بالمؤسسات والجوانب المؤسسية على غرار مفهوم التوجه الإداري أو الحاكمية (Governance). (الإمام، 2005، صفحة 3) أين تركز اهتمام الاقتصاديين خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي على الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه البيئة المؤسسية في كل دولة على النشاط الاقتصادي، وبات واضحا أن ذلك الدور هام في خفض تكلفة المعاملات وإرساء قواعد المنافسة وحماية المستهلك وتوفير بيئة ومناخ عمل أفضل يمكنه حفز النمو. من هنا اهتم الفكر التنموي خلال تلك الحقبة بدراسة دور البيئة المؤسسية وتأثيرها على النمو الاقتصادي. من بين أهم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد التي أجراها داني رودريك (Rodric D. et al, 2004) والتي أشار فيها إلى أن الدول التي تفتقر إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية القوية لا يمكنها الحفاظ على النمو الاقتصادي والاستقرار.

إضافة إلى ما سبق، فإن الحديث عن تأثير وضع ودور المؤسسات في النمو والأداء الاقتصادي لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية، حيث أن المؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية جميعها لها دور وتأثير لا يقل أهمية عن وضع الأداء الاقتصادي السائد. فعلى الصعيد السياسي فإن المشاركة الشعبية لها دور وأهمية كبيرة في مجال دعم الخطط والسياسات الاقتصادية المتبعة. هذا كما أن نضج وتطور المشاركة السياسية تساعد على تكريس ممارسة الرقابة التشريعية والمساءلة الشعبية. كذلك فإن تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء كما أن ذلك من شأنه أن يوفر خدمات قضائية تتناسب مع الحاجات الاقتصادية المتطورة وبخاصة في مجال الفصل في النزاعات المالية والاستثمارية. هذا ينطبق أيضا على ضرورة تطوير المؤسسات التعليمية حيث أنه كما لا يخفى على الجميع فإن التوسع في بناء المدارس والجامعات لم يساعد بالضرورة كما يبدو على توفير الكفاءات العلمية التي يحتاج لها تطور ونمو الاقتصاد الأمر الذي يستدعي عدم الاكتفاء بالتركيز على زيادة عدد المدارس والجامعات بل ينبغي التفكير جديا في تقوية المؤسسات التعليمية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب. (المناعي، 2007، صفحة 1-2)

لقد أثبتت مختلف الدراسات التي أجريت في السنوات الأخيرة أن للمؤسسات أهمية بالغة وحيوية في عملية التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان. وقد وجد الاقتصاديون أن اختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات. فالبلدان التي تملك مؤسسات جيدة تشجع على الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري وفي التكنولوجيا العالية، تستطيع تحسين أداء اقتصادها وتوفير الرفاه لسكانها. (شيبي وشكوري، 2019، صفحة 18)

4. الجانب التطبيقي للدراسة

يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، ولتحقيق هذا الهدف سيتم تقدير نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات المفسرة ذات علاقة بهدف الدراسة خلال الفترة (1990-2019).

1.4 عينة الدراسة ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة القياسية على عينة مكونة من 04 دول من منطقة شمال إفريقيا وهي: الجزائر، تونس، المغرب ومصر، أما مصادر البيانات، فقد تم الاعتماد على كل من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank) وبيانات دليل المخاطر القطرية الدولية (ICRG) بالنسبة لمؤشر النوعية المؤسساتية.

2.4 نموذج ومتغيرات الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019)، وبالاعتماد على الدراسات التجريبية السابقة، سيتم استخدام معادلة الانحدار الأساسية التالية:

$$LGDPPC = \beta_0 + \beta_1 LK_{it} + \beta_2 LL_{it} + \beta_3 LFDI_{it} + \beta_4 LINST_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

والجدول التالي يوضح تعريف المتغيرات المتضمنة في نموذج الدراسة:

الجدول (1): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	التعريف بالمتغيرات
$LGDP_{PC}$	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
LK	لوغاريتم رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
LL	لوغاريتم إجمالي عدد العمال؛
LFDI	لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
LINST	لوغاريتم مؤشر النوعية المؤسساتية، وسيتم في هذه الدراسة قياس النوعية المؤسساتية باستخدام متوسط لأربعة مؤشرات أساسية: مؤشر الفساد، مؤشر سيادة القانون، مؤشر جودة البيروقراطية، ومؤشر استقرار الحكومة. وتم إعادة قياس هذه المؤشرات وفق سلم (من 1 إلى 12 نقطة)، حيث تشير القيم العليا إلى نوعية مؤسساتية جيدة.
i: عدد الدول، t: الفترة الزمنية، ε_{it}: حد الخطأ العشوائي.	

المصدر: من إعداد الباحثة.

3.4 دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

للكشف عن مدى استقراريةالسلاسل الزمنية المقطعية وتحديد درجة تكاملها، يوجد عدة اختبارات أساسية أهمها: اختبار (Levin, Lin and Chu: LLC)واختبار (Im, Pesaran and shin: IPS) واختبار (Augmented Dickey Fuller: ADF).

الجدول (2): اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

عندالمستوى (**Level**)			
المتغيرات	ADF	LLC test	IPS test
LGDPpc	5.33400 (0.7214)	1.72709 (0.9579)	1.61675 (0.9470)
LK	12.8407 (0.11174)	-1.26218 (0.1034)	-1.49818 (0.0670)

LL	2.98241 (0.9355)	0.13409 (0.5533)	2.51918 (0.9941)
LFDI	34.7749 (0.0000)	-4.32315 (0.0000)	-4.51063 (0.0000)
LINST	34.3775 (0.0000)	-4.15820 (0.0000)	-4.42781 (0.0000)
عند الفرق الأول (**1st Difference**)			
DLGDPpc	25.0371 (0.0015)	-2.75801 (0.0029)	-3.45533 (0.0003)
DLK	46.2659 (0.0000)	-6.55416 (0.0000)	-6.23303 (0.0000)
DLL	42.9484 (0.0000)	(5.57583 (0.0000)	-5.71437 (0.0000)
H0: Unit Root/Non-Stationarity			

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.09).

يوضح الجدول رقم (02) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، ونلاحظ حسب اختبار (ADF) و(LLC) و(IPS) غياب جذر الوحدة بالنسبة لكل من لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) ولوغاريتم مؤشر النوعية المؤسساتية (LINST) وبالتالي فهي متغيرات مستقرة في المستوى (Level) ومتكاملة من الدرجة I(0). بينما أظهرت النتائج أن لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LGDPpc) ولوغاريتم رأس المال المادي (LK)ولوغاريتم إجمالي عدد العمال (LL) بأنها متغيرات مستقرة بعد إجراء الفرق الأول (1st Difference)وبالتي فهي متكاملة من الدرجة I(1). ووفقا لهذه النتائج، سوف نعتمد في دراستنا لأثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا على نموذج Panel-ARDL، وطريقة متوسط المجموعة المدمج (PMG : Pooled Mean Group estimator)

4.4 تقدير نموذج Panel-ARDL باستخدام طريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG)

لتقدير نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel-ARDL) نستخدم طريقة متوسط المجموعة المدمج(PMG: Pooled Mean Group estimator) المطورة من قبل كل من (Pesaran and al, 1999)، بحيث تتميز هذه الطريقة بكفاءة التقدير ومعالجتها لمشكلة عدم الاتساق (Inconisistency) الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة.

لتقدير نموذج Panel-ARDL سنقوم بإعادة صياغة المعادلة رقم (01) كالآتي:

$$LGDPpc_{it} = \sum_{j=1}^{p} \lambda_{ij} LGDPpc_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن: $LGDPpc_{it}$تمثل لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي $LGDPpc$ للدولة i في الفترة t؛ X_{it}تمثل المتغيرات التفسيرية المدرجة في نموذج الدراسة؛ λ_{ij} ثوابت؛ δ'_{ij} مصفوفة معلمات المتغيرات التفسيرية؛ μ_i الآثار الفردية الثابتة؛ ε_{it} يمثل حد الخطأ العشوائي؛ (p,q) تمثل فترات الإبطاء والتي يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (02) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ (*VECM*) كما يلي:(Abdulkadir A, Zarinah Y, 2013, p 121)

$$\Delta LGDPpc_{it} = \theta_i\left(LGDPpc_{i,t-1} - \beta_i X_{i,t-1}\right) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}\,\Delta LGDPpc_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{ij}^{'}\,\Delta X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:(θ_i) معلمة تصحيح اختلال التوازن، أو سرعة تعديل المتغير التابع (لوغاريتم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) نحو علاقته التوازنية؛ β_i معلمة المدى الطويل؛ $\delta_{ij}^{'}$ معلمات العلاقة الديناميكية في المدى القصير.

الجدول (3): نتائج تقدير أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدول شمال إفريقيا باستخدام نموذج Panel-ARDL

Dependent Variable: ΔLGDPpc		
Pooled Mean Group Regression (PMG)		
Long-Run Relationship		
Regressors	Coefficient	Prob
LK	-0.0831291	0.370
LL	0.8181978	0.000*
LFDI	0.1545953	0.014**
LINST	0.4716744	0.029**
Short-Run Relationship		
ECT	-0.1066479	0.000*
ΔLK	0.303627	0.246
ΔLL	-0.4622754	0.205
ΔLFDI	0.0087583	0.000*
ΔLINST	-0.0073552	0.890
Const	-0.6109033	0.000*

ملاحظة: *()، **()، ***() تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% ، 5% و 10%على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على مخرجات برنامج (Stata 14.2)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المعامل المقدر لحد تصحيح الخطأ جاء سالبا ومعنويا (ECT = -0.10)عند مستوى 5%، وهذا ما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة ومتوسط نصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك، فإن نموذج (Panel-ARDL) المستخدم في دراسة أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا يتضمن آلية تعديل خط التوازن ما نسبته 10% لتصحيح الانحرافاتفي الأجل القصير من فترة إلى أخرى للعودة للوضع التوازني في المدى الطويل.

أما نتائج تقدير الأجل الطويل، فقدجاءت كالتالي:

يظهر من خلال نتائج التقدير أن رأس المال المادي في الأجل الطويل له تأثير سلبي وغير معنوي إحصائيا على النمو الاقتصادي.

بالنسبة لمتغير العمالة، فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 1%، حيث أن كل زيادة في إجمالي القوة العاملة ب 1% تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.81%، وهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دول شمال إفريقيا يعتمد بشكل كبير في المدى الطويل على القوى العاملة. وهذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية.

بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد جاءت إشارته موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5%، حيث أن كل زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1%ستؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.15%، وهذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لمؤشر النوعية المؤسساتية، فقد أظهرت نتائج التقدير أن العلاقة بين النوعية المؤسساتية ومتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هي علاقة طردية ومعنوية عند مستوى 5%، إذ أن زيادة مؤشر النوعية المؤسساتية بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.47%، وهذه النتيجة تبين أهمية النوعية المؤسساتية في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل في دول شمال إفريقيا، كما تتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التجريبية مثل دراسة كل من: (Hadhek Z,Mohamed Karim K, 2012), (Elisa Valeriani, Sara Peluso, 2011), (Kaufmann, D, and Kraay, A., 2002)

بالنسبة لنتائج تقدير الأجل القصير، يتضح أن النمو الاقتصادي في المدى القصير يتأثر بشكل إيجابي بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى 5%، حيث أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% سيؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.008%، في حين أن بقية المتغيرات المستقلة جاءت غير معنوية إحصائيا.

5.4 اختبار السببية بين متغيرات الدراسة:

للكشف عن السببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة له في دول شمال إفريقيا، تم استخدام اختبار جرانجر(Granger)، والجدول رقم (04) يوضح وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من رأس المال المادي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 5% و 1% على التوالي، كما يتضح وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1%، في حين لا توجد أي علاقة سببية بين العمالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (4): نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار جرانجر(Granger)

Null Hypothesis:	**F-Statistic**	**Prob**
LK does not Granger Cause LGDPPC	3.93652	(0.0224)*

LGDPPC does not Granger Cause LK	0.25856	(0.7726)
LL does not Granger Cause LGDPPC	0.53141	(0.5893)
LGDPPC does not Granger Cause LL	2.27840	(0.1074)
LFDI does not Granger Cause LGDPPC	9.74983	(0.0001)*
LGDPPC does not Granger Cause LFDI	1.17312	(0.3133)
LINST does not Granger Cause LGDPPC	5.58312	(0.0049)**
LGDPPC does not Granger Cause LINST	6.12641	(0.0030)**

ملاحظة: *()، **()، ***() تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% ، 5% و 10%على التوالي.
المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews.09).

5. الخلاصة:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات عينة تتكون من 04 دول من دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2019)، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل(Panel-ARDL)وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير نموذج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كالتالي:

- أثبتت مختلف الأعمال التحليلية النظرية والتجريبية أن للمؤسسات أهمية بالغة في العملية التنموية والنمو الاقتصادي، حيث أشارت أغلب الدراسات إلى أن الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات؛
- أشارت نتائج الدراسة توافقا مع الفرضية الأولى القائلة بأنه يوجد تأثير إيجابي للنوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، حيث أشارت النتائج إلى أن الزيادة في مؤشر النوعية المؤسساتية بوحدة واحدة ينتج عنه زيادة في النمو الاقتصادي في المدى الطويل بنحو 0.47%، وهذه النتيجة تؤكد على ما تم التوصل إليه في العديد من الدراسات التجريبية؛
- أشارت نتائج الدراسة توافقا مع الفرضية الثانية القائلة بوجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، حيث أشارت نتائج اختبار جرانجر(Granger) إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النوعية المؤسساتية والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة الاهتمام بالنوعية المؤسساتية ودورها في التنمية والنمو الاقتصادي، لاسيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والتي يتعين عليها القيامبإصلاحات مؤسساتية؛

– ضرورة العمل على توفير بيئة مؤسساتية تشمل كل من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ومن ثم النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

– الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2019). تقرير الحوكمة في المنطقة العربية التنمية المؤسسية في سياقات ما بعد النزاع، ***الأمم المتحدة***، العدد 03.

– المعموري، عبد علي كاظم وآخرون . (2017). أثر المؤسساتية الحديثة في الفكر التنموي، ***مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية***، جامعة واسط، (25).

– أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط . (2015). المؤسسات والنمو الاقتصادي، ***مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية***، (13).

– جاسم المناعي. (2007).***أهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي***، صندوق النقد العربي.

– ستيفان فويت، ترجمة: مصطفى سرور. (2017).***الاقتصاد المؤسساتي***، منشورات المتوسط، إيطاليا.

– شيبي عبد الرحيم، شكوري سيدي محمد . (2019). الجودة المؤسساتية والتنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية، ***مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية***، 12(1).

– عماد الإمام. (2005). المؤسسات والتنمية، ***مجلة جسر التنمية***، (42).

المراجع الأجنبية:

- Abdulkadir A, Zarinah Y. (2013).an application of panel ardl in analysing the dynamics of financial development and economic growth in 38 sub-saharanafrican continents, proceeding - kualalumpur international business, ***economics and law conference*** , vol. 2, december 2-3, malaysia, 121.

- Elisa Valeriani, Sara Peluso. (2011). The Impact Of Institutional Quality On EconomicGrowth And Development: An Empirical Study, Journal of Knowledge Management, ***Economics and Information Technology***, Issue 6, 1-25.

- HadhekZouhaier, Mohamed Karim KEFI. (2012). Institutions and Economic Growth, ***Asian Economic and Financial Review***, 2(7), 795-812

- Hali Edison. (2003).qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit, ***Finance et Développement***, FMI, p 36.

- Kaufmann; D, and Kraay, A. (2002). ***Growth without Governance***, The World Bank.

– Pesaran, **M**.**H**., **Y**. **Shin and R**. **Smith**. (**1999**). **Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels**, ***Journal of the American Statistical Association***, **94**.

- Robert E. Hall and Charles I. Jones. (1999). Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others?, ***The Quarterly Journal of Economics***, Vol. 114, No. 1 , 83-116

- Rodric D. et al. (2004). Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development, ***Journal of Economic Growth***, Volume 9, Issue 2, 131 –165.

الملاحق

الملحق (1): نتائج تقدير أثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الدول شمال إفريقيا باستخدام نموذج Panel-ARDL

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): country1
Time Variable (t): A

Number of obs = 116
Number of groups = 4
Obs per group: min = 29
avg = 29.0
max = 29

Log Likelihood = 317.102

D.lgdppc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ECT						
lk						
L1.	-.0831291	.0928164	-0.90	0.370	-.265046	.0987877
ll						
L1.	.8181978	.0959077	8.53	0.000	.6302221	1.006173
lfdi						
L1.	.1545953	.0629189	2.46	0.014	.0312766	.277914
linst						
L1.	.4716744	.2164463	2.18	0.029	.0474475	.8959013
SR						
ECT	-.1066479	.0106746	-9.99	0.000	-.1275697	-.085726
lk						
D1.	.0303627	.0261903	1.16	0.246	-.0209694	.0816947
ll						
D1.	-.4622754	.3643592	-1.27	0.205	-1.176406	.2518554
lfdi						
D1.	.0087583	.0022272	3.93	0.000	.0043932	.0131235
linst						
D1.	-.0073552	.0533867	-0.14	0.890	-.1119913	.0972809
_cons	-.6109033	.0867957	-7.04	0.000	-.7810198	-.4407868

الملحق (2): نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار جرانجر(Granger)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/15/21 Time: 20:53
Sample: 1990 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LK does not Granger Cause LGDPPC	112	3.93652	0.0224
LGDPPC does not Granger Cause LK		0.25856	0.7726
LL does not Granger Cause LGDPPC	112	0.53141	0.5893
LGDPPC does not Granger Cause LL		2.27840	0.1074
LFDI does not Granger Cause LGDPPC	112	9.74983	0.0001
LGDPPC does not Granger Cause LFDI		1.17312	0.3133
LINST does not Granger Cause LGDPPC	112	5.58312	0.0049
LGDPPC does not Granger Cause LINST		6.12641	0.0030